المملكة المغربية بسم الله الرحمان الرحيم

وزارة العدل والحريات

مديرية الميزانية والمراقبة

الرباط في: 28 أبريل 2015

رسالة دورية عدد: 2015/581

من وزير العدل والحريات

إلى السادة:

- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف**
- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف التجارية**
- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف الإدارية**
- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم الابتدائية**
- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم التجارية**
- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم التجارية**
- ☐ **رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم الإدارية**
- ☐ **المحاسبين بمراكز القضاة المقيمين**

تحت إشراف السلم الإداري

الموضوع: حول توجيه المستندات المثبتة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، استكمالا للإجراءات والتدابير الهادفة إلى تقديم حساب التسيير من طرف كتاب الضبط بمحاكم المملكة إلى المجلس الأعلى للحسابات، وفي أفق التوجيه الذي ستتم مباشرته من طرف وزارة العدل والحريات بعد استيفاء الوثائق العامة للشروط المتطلبة وفق ما هو محدد بالرسالة الدورية عدد 1 من 2/4 بتاريخ 09 يناير 2015 بهذا الشأن، فإنه يتعين استقبالا وانطلاقا من حسابات شهر أبريل 2015 توجيه المستندات المثبتة - الوثائق المحاسبية الشهرية- بشكل دوري وحسب الآجال والشكل المحددين بالتعليمية المشتركة حول تقديم حساب التسيير الى مديرية الميزانية والمراقبة، قسم التحصيل، مصلحة تتبع ومركزة وتوثيق حسابات المحاكم على أن يتم الاحتفاظ بنظير هذه الوثائق بمكاتب الحسابات، وذلك للرجوع إليها عند الاقتضاء وخاصة خلال الزيارات التفقدية لأجهزة الرقابة.

هذا، ولتمكين المصالح المختصة بالوزارة من مركزة المعطيات المحاسبية للمداخيل

والمصاريف بصفة شهرية، فإنه وانطلاقا من شهر أبريل يتعين إعداد بيان للموازنة العامة وفق النموذج رفقته، ويشمل هذا النموذج عشرة أضلع نوردها فيما يلي:

- ضلع بيانات رقم الحسابات وفق الصنافة المحددة من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ضلع أصناف الحسابات؛
- ضلع مجموع المنقول السابق للمصاريف (**Antérieur Débits**)، "منقول الوضعية النقدية"؛
- ضلع مجموع مصاريف الشهر؛
- ضلع المجموع العام للمصاريف؛
- ضلع مجموع المنقول السابق للمداخيل (**Antérieur Crédits**)؛" منقول الوضعية الكتابية"؛
- ضلع مجموع مداخيل الشهر؛
- ضلع المجموع العام للمداخيل؛
- ضلع الرصيد المدين؛
- ضلع الرصيد الدائن؛

وتقتضي عملية الموازنة وفق هذا النموذج أن يتطابق مجموع الرصيد الدائن مع الرصيد المدين، وكذا مجموع منقول المداخيل مع مجموع منقول المصاريف ومجموع مداخيل الشهر مع مجموع مصاريف الشهر ومجموع المداخيل مع مجموع المصاريف.

والمقصود بالرصيد الدائن (**Solde Créditeur**): هو ما تبقى بكل صنف من أصناف الحسابات المستخلصة بالصندوق الرسوم القضائية (أصلية *التكميلية * صوائر المساعدة القضائية)، الحسابات الخصوصية (والإئتمانات * التسييرات القضائية * المختلفة) والغرامات الجنائية إثر عملية حصر العمليات الحسابية الشهرية.

أما الرصيد المدين (**Solde Débiteur**): يقصد به المتبقى في الوضعية النقدية أو المالية للصندوق، وتتمثل أساسا في الباقي بحساب المحكمة لدى صندوق الإيداع والتدبير

والحساب البريدي، بالإضافة إلى النقود بالصندوق الحديدي وتنابر الإبراء ووضعية الخصاص أو التسبيقات التي قد تكون مسجلة بوضعية بعض حسابات المحاكم.

هذا، ومواكبة من مصالح مديرية الميزانية والمراقبة للشروع في استعمال النموذج المذكور، سيتم إعداد أرضية لانطلاق العمل بهذا البيان اعتمادا على حسابات شهر مارس 2015، وتبعا لحسابات كل محكمة على حدة مع العمل على توجيهه بالطريقة الإدارية أو عبر جهاز الفاكس إلى المحاكم المعنية حتى يتم الاستئناس بهذه العمليات، وبالتالي الاعتياد على إنجار البيان بكل يسر.

كما يمكن كلما استشكل الأمر ربط الاتصال بمصالح مديرية الميزانية والمراقبة لإعطاء مختلف التوضيحات اللازمة بهذا الخصوص، مشيرين بالمناسبة إلى أن اعتماد هذه الآلية يندرج في إطار إعداد أرضية لتبسيط مساطر محاسبة صناديق المحاكم تمهيدا لإعادة هيكلتها في أفق حوسبة العمل بها تماشيا واستحقاق بلوغ المحكمة الرقمية.

لهذا نهيب بكم تفعيل الإجراءات السالفة الذكر، وحث نوابكم في الحسابات على إتباع التدابير المسطرة بهذه الدورية، وإشعارنا بتوصلكم بها في أقرب الآجال، **والسلام.**

عن وزير العدل والحريات وبتفويض منه

مدير الميزانية والمراقبة

الإمضاء: عادل محمودي